



كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

محددات الفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام
بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج
***Determinants of the Financial Failure of the
Business Public Sector as applied on the Textile
Sector***

رسالة مقدمة للحصول على

درجة الماجستير في إدارة الأعمال (إدارة مالية)

من الباحثة

أسماء محمد العزب أحمد دراج

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد أحمد لطفي وهدان
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
كلية التجارة - جامعة عين شمس
مشرف بالاشتراك

الأستاذ الدكتور
طمان عرفات إبراهيم
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
كلية التجارة - جامعة عين شمس
مشرف رئيسي

1440هـ / 2019م



كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

اسم الباحثة: أسماء محمد العزب

الدرجة العلمية: ماجستير إدارة الأعمال

القسم التابع له: إدارة الأعمال

اسم الكلية: كلية التجارة

سنة المنح: 2019



كلية التجارة

قسم إدارة الأعمال

رسالة ماجستير

اسم الباحثة: أسماء محمد العزب أحمد دراج

عنوان الرسالة: محددات الفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام

بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج

الدرجة العلمية: درجة الماجستير في إدارة الأعمال

لجنة المناقشة والحكم

رئيساً الاستاذ الدكتور/ نادر ألبير فانوس

أستاذ التمويل والإدارة المالية - كلية التجارة - جامعة عين شمس

مشرفاً الاستاذة الدكتورة/ طمان عرفات ابراهيم

أستاذ إدارة الأعمال المساعد بالكلية - كلية التجارة - جامعة عين شمس

عضواً الاستاذ الدكتور/ أحمد أبو القمصان

أستاذ إدارة الأعمال - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

تاريخ مناقشة الرسالة: 2019/7/11

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجازت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الجامعة

موافقة مجلس الكلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق الله العظيم

سورة طه آية رقم (114)

الشكر والتقدير

قال تعالى [ومن شكر فإنما يشكر لنفسه] [النمل: 40]

أشكر الله العليّ القدير أن كفاني مؤونة هذا البحث، ويسر لي الجهد والوقت لإنجازه، إنه على كل شيء قدير .

انطلاقاً من العرفان بالجميل يطيب للباحثة أن تتقدم بجزيل الشكر والتقدير والدعاء لكل من أعانني وساعدني في إعداد الرسالة، وإنني لأخص بالشكر والامتنان للأستاذة الدكتورة/ طمان عرفات ابراهيم أستاذ ادارة الاعمال المساعد بكلية التجارة بجامعة عين شمس ، التي تفضلت مشكورة فقبلت الإشراف على هذه الرسالة، والتي كانت لما بذلته من جهد ورعاية وسداد رأي، الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة إلى الواقع، فقد كانت نعم المشرف، فلها مني كل التقدير والاحترام جزاها الله خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ محمد أحمد لطفي وهدان - أستاذ ادارة الاعمال المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس، لما أبداه من حسن تعاون وتيسير لهذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور/ نادر ألبير فانوس - أستاذ ادارة الاعمال بكلية التجارة بجامعة عين شمس والأستاذ الدكتور/ أحمد ابو القمصان - أكاديمية السادات للعلوم الادارية بتفضله بالموافقة على مناقشة الرسالة وتحملها عناء المراجعة والتدقيق فله مني جزيل الشكر، وجميع السادة أعضاء هيئة التدريس والسادة الزملاء اعضاء الهيئة المعاونة بكلية التجارة جامعة عين شمس.

وفي الختام أشكر كل الذين أسدوا لي النصيح والمعونة والإرشاد، وجزى الله الجميع خير الجزاء.

هذا والله ولي التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الباحثة

أسماء محمد العزب أحمد دراج

مستخلصات الرسالة

الكلية: كلية التجارة - جامعة عين شمس	القسم : إدارة أعمال	الرقم العام:
اسم الباحث: أسماء محمد العزب أحمد دراج	الدرجة العلمية: الماجستير	التاريخ:
العنوان: محددات الفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج		
ملخص الرسالة		
هدف الدراسة: استهدفت الدراسة الحالية اختبار أثر كلاً من (سعر الصرف، الرفع المالي، حجم المنشأة) كمحددات للفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام تطبيقاً على قطاع الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية. أهم النتائج النظرية: أن هناك أهمية واضحة لأثر كلاً من (سعر الصرف، الرفع المالي، حجم المنشأة) كمحددات للفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام تطبيقاً على قطاع الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية. أهم النتائج التطبيقية: أنه يوجد أثر جوهري لتطبيق كلاً من (سعر الصرف، الرفع المالي، حجم المنشأة) كمحددات للفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام تطبيقاً على قطاع الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية، حيث كشفت نتائج تطبيق أسلوبي تحليل العوامل والشبكات العصبية الاصطناعية على مستوى البيانات المالية لتلك الشركات مدى القدرة التفسيرية للمدخلات عن ($R^2 = 80\%$). أهم التوصيات: توصي الدراسة المحاسبين القانونيين بضرورة الحصول على دورات تدريبية وكجزء من التطوير المهني المستمر للإطلاع على آخر ما توصل إليه العلم في تحليل البيانات المالية وذلك للاستجابة إلى مطالب المجتمع المالي العالمي بشأن اكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وبشكل خاص متابعة ما يخص صناعة البرمجيات الجاهزة (برنامج SPSS) لتحسين أحكامهم المهنية؛ لتكون أكثر موضوعية في معالجة الفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام تطبيقاً على قطاع الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية، بالاعتماد على الأساليب العلمية - أساليب الذكاء الاصطناعي - لاستعادة ثقة المجتمع المالي في البيانات المدققة وإعادة هيكلة الإدارات الموجودة بداخل هذه الشركات أصبح أمراً حتمياً لا يحتمل التأجيل لمواكبة التغيرات التي تطرأ على السوق وبالتالي تحقيق الربط بين متطلبات السوق والإنتاج. المصطلحات الدالة: الفشل المالي - سعر الصرف - الرفع المالي - حجم المنشأة - الأداء المالي.		

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	أولاً: مقدمة.....
5	ثانياً: مشكلة الدراسة.....
7	ثالثاً: أهمية الدراسة.....
8	رابعاً: أهداف الدراسة.....
9	خامساً: فروض الدراسة.....
9	سادساً: متغيرات الدراسة.....
12	سابعاً: حدود الدراسة.....
12	ثامناً: منهجية الدراسة.....
13	تاسعاً: أساليب التحليل الإحصائي.....
13	عاشراً: خطة الدراسة.....
16	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
17	المبحث الأول: الدراسات السابقة التي تناولت الفشل المالي
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت سعر الصرف
30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت الرفع المالي
32	المبحث الرابع: الدراسات السابقة التي تناولت حجم المنشأة

37	الفصل الثالث: الاطار النظري للدراسة
38	الفشل المالي:المبحث الأول
45	المبحث الثاني: سعر الصرف.
70	المبحث الثالث: الرفع المالي وحجم المنشأة
75	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية
76	1. الاساليب الاحصائية المناسبة لإجراء الدراسة
79	2. بناء نموذج التنبؤ بالفشل المالي لمنشآت الأعمال
81	3. مجتمع وعينة الدراسة
91	ثانياً: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية
98	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
99	أولاً: نتائج الدراسة
102	ثانياً: التوصيات
107	ثالثاً: دراسات مستقبلية مقترحة
108	المراجع المستخدمة
109	المراجع العربية والاجنبية
118	الملاحق

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: فروض الدراسة

سادساً: متغيرات الدراسة

سابعاً: حدود الدراسة

ثامناً: منهجية الدراسة

تاسعاً: أساليب التحليل الإحصائي

عاشراً: خطة الدراسة

أولاً: مقدمة:

تتميز الصناعة النسيجية في مصر بكونها تربط بين القطاع الصناعي والزراعي وتمثل أداة تقدم للقطاعين على حد سواء، كما أنها تلعب دوراً محورياً في ضمان التوازنات الاجتماعية والاقتصادية. ووفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري لعام 2012، فإن الصناعة النسيجية تستوعب أكثر من 30% من قوة العمل في مصر، ولقد أنشأت الحكومة المصرية عدد من المؤسسات العلمية والتكنولوجية لخدمة وتطوير هذه الصناعة.

ورغم كل ذلك فإن تطبيق نظام التحليل الرباعي SWOT الرامي لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات يوضح جلياً تعاظم المشاكل والمعوقات والتحديات التي تواجه الصناعة النسيجية في مصر، متضمناً قدم التكنولوجيا والعمالة والتحديات البيئية وإنتاج وتسعير وتصنيع القطن والمنافسة القوية القائمة على السعر والجودة وارتفاع التكلفة الصناعية للمنتج، والقصور فيما تؤديه مؤسسات العلم والتكنولوجيا وكذلك الجهات الإشرافية المعنية بهذه الصناعة التي تحتاج وبحق تعبئة وحشد كل القوى الفاعلة ذات العلاقة لإقبالها من عثرتها.

ومن المشاكل الصناعية التي تواجه شركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى هي مشكلة عدم التجانس اللوني لصبغ الأحواض نتيجة أعطال ماكينة الصباغة أثناء مرحلة الاختزال، ومشاكل نسب الاختزال المختلفة لأقمشة التريكو في شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو "شوريجي"، ومشاكل التوبرير التي تؤثر على جودة الملابس وأدائها الوظيفي (التوبرير هو عبارة عن تكوينات صغيرة تظهر على سطح القماش نتيجة للاحتكاك سواء بنفس الخامة أو بأي خامة أخرى).
(ملخص التقرير العلمي الفني النهائي، نقابة المهندسين المصرية، 2015)

تعتمد صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمفروشات على الموضة سريعة التغير لكي تواكب متطلبات الوقت الراهن باستمرار حيث أن الشركات التابعة للشركة القابضة والغزل والنسيج والملابس تفتقد في الوقت الحالي الإدارة التي تستطيع ان تربط ربطاً قوياً بين متطلبات السوق والإنتاج من الملابس الجاهزة والمفروشات وبالتالي تحديد نوعية الأقمشة المطلوبة لها ونوعية الأقمشة المطلوبة لها ونوعية المغزول المطلوبة ونمراها.

الحلقة المحورية الرئيسية المفقودة والتي أدت إلى توقف هذه الشركات هي ان هذه الشركات ما زالت تنتج أصنافاً كانت تنتجها منذ عشرات السنين بعيدة كل البعد عن متطلبات السوق والموضة من حيث الألوان والتصميمات والأذواق الأمر الذي أدى إلى فقد رأس المال العامل دون الاستفادة منه (في الوقت الذي تعتمد فيه هذه الصناعة على سرعة دوران رأس المال من خلال إنتاج متطلبات السوق التي تواكب الموضة وبيعها) مما أدى إلى تحميل هذه الشركات بتكلفة الديون المترتبة على الاقتراض من البنوك لشراء شعر الأقطان والألياف الأخرى اللازمة لتصنيع هذه المنتجات .

وتوضح الجداول التالية وضع صناعة الغزل والنسيج عالمياً وإقليمياً ومحلياً.

جدول (1/1)

القيمة المضافة للصناعة التحويلية (المنسوجات والملابس) (%)

الدولة/العام	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
مصر والوطن العربي	4.42	4.42	4.41	3.89	3.65	5.82	5.85	5.8	13.23	13.23
الولايات المتحدة الأمريكية	1.29	1.29	1.31	1.32	1.32	1.39	1.44	1.58	1.58	1.86
روسيا	1.81	1.68	1.75	1.76	1.75	1.82	1.74	2.02	1.87	2
الهند	8.5	8.5	8.5	9.23	8.86	7.19	8.825	8.18	7.48	7.73
الصين	9.99	9.99	9.99	9.99	9.99	9.99	9.975	9.975	9.975	9.975

المصدر: الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي (www.worldbank.org).

جدول (1/2)

وضع صناعة الغزل والنسيج محليا

بيان	قطاع الأعمال العام	إجمالي شركات الغزل والنسيج	إجمالي شركات الملابس الجاهزة	الإجمالي العام
عدد الشركات	33	11149	58521	69703

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

يوضح الجدول (1/1) أن الصين أعلى قيمة مضافة في مجال صناعة الغزل والنسيج ويوضح جدول (1/2) أن قطاع الأعمال يمثل نسبة صغيرة لإجمالي صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، حيث أن هذه الصناعة تعتمد أكثر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ووفقا (للنهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، رونالد ماكينون) فإن تحرير اقتصاد مغلق تماما يشبه إلى حد كبير السير داخل حقل ألغام، حيث يحتمل أن تكون خطواتنا التالية هي آخر خطواتنا.

وعلى جانب آخر، قد تكون المكاسب الناتجة عن متابعة التحرر الاقتصادي بإصرار مع إستراتيجية تجارة حرة رغم وجود نكسات مالية ضخمة في طريق التحرر الاقتصادي. ففي تجربة التحرر الاقتصادي في شيلي، التي بدأت في عام 1973، أدى سوء استخدام وتبادل العملة الأجنبية والأجور وسياسات تنظيم البنك الوطني في أواخر السبعينيات إلى انهيار مالي في أوائل الثمانينيات، هذا الانهيار والهبوط السريع للدولة في الناتج كان يهدد بتقويض الالتزام الأساسي للدولة بالانفتاح الاقتصادي. ومع ذلك لم ترتد شيلي عن اتجاهها إلى الوراء لكنها أبقت على وقفها الأساسية من التجارة الحرة.

ومن بين جميع الاقتصاديات الاشتراكية، تأتي الصين منذ عام 1979 على رأس قائمة الدول ذات الخبرة الأطول المتواصلة في مجال التحرر الاقتصادي. وبناءً على نجاحها في المجال الزراعي في أوائل الثمانينيات، ازدهرت في الصين الصناعة الخفيفة غير المملوكة للدولة، من منتصف الثمانينيات وحتى يومنا هذا، ازدهاراً سريعاً بفضل زيادة التصدير الذي كان الجهاز المحرك للنمو في أواخر الثمانينيات. وبعد تفكك السيطرة على الأسعار، بطريقة نمطية لكنها تدريجية بعد عام 1979، ظل اقتصاد الصين الشامل ثابتاً على نحو لافت للنظر إذا قورن بمستويات دول أوروبا الشرقية، مع وجود تضخم بسيط في الأسعار، وترسيخ مالي سريع.

ومع كلٍّ، فقد بدأت الصين مشوارها على نفس الخط الستاليني* من النظم المالية- بالتعامل مع دائرة النقد الضعيف للمشروعات والعملات القوية المتميزة للمواطنين- وكلها تتصف بسمات أخذتها من اقتصاديات موجهة مركزياً في الماضي بأوروبا وآسيا. ولذلك السبب، مرت الحكومة الصينية كذلك بانهيـار حاد في الدخل العام كلما تقدم فيها التحرر الاقتصادي وما زال، بنفس الكيفية التي مرت بها الاقتصاديات الاشتراكية. وبالتالي يبقى السؤال : كيف استطاعت الصين أن تحافظ على سيطرتها المالية عند تحولها إلى اقتصاد السوق، وما إذا كانت هذه السيطرة قابلة للصمود، يبقى درساً في غاية الأهمية للاقتصاديات الاشتراكية الأخرى المحررة التي تسعى لتجنب النكبات.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

أدى ارتكاز شركات القطاع العام للغزل والنسيج على الفكر المحاسبي واعتباره المعيار الوحيد الذي يُعتمد عليه في قياس وتقويم الأداء وحصر هدف

التقارير المالية في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات إلى تركيز جهود الشركات نحو تعظيم الربحية في الأجل القصير، كما ان مقاييس الأداء المتعارف عليها أصبحت غير فعالة لأنها تركز على النتائج دون الوقوف على مسبباتها فهي تكاد تكون بعيدة عن أنشطة تحقيق القيمة.

وبلغت خسائر شركات الغزل والنسيج العام المالي 2015-2016 نحو 3.4 مليار جنيه مقارنة بـ 2.7 مليار جنيه خسائر العام المالي 2014-2015 وتتصدر الشركات الخاسرة شركات غزل المحلة وكفر الدوار وستيا، وخلال شهر نوفمبر 2016، أما بالنسبة لسعر الصرف المصري قبل تحرير سعر الصرف فقد أوضح تقرير البنك المركزي للوضع الخارجي للاقتصاد المصري انه خلال يوليو / مارس من السنة المالية 2015/2016، قدر المتوسط المرجح للدولار الأمريكي في سوق ما بين البنوك المصرية (الانترباك) بنحو 16.6 في المائة مقابل الجنيه المصري (EGP). وبذلك ارتفع معدله ليصل إلى 8.7800 جنيه في نهاية شهر مارس عام 2016، من 7.5301 جنيه في نهاية يونيو 2015.

أما بالنسبة لسعر السوق في نهاية شهر مارس عام 2016، ووفقا سوق (سعر الشراء) صرف العملات الأجنبية والمصرية انخفضت قيمة الجنيه مقابل الين الياباني (100 ين) بنسبة 21.5 في المائة واليورو بنسبة 16.2 في المائة، والدينار الكويتي بنسبة 14.3 في المائة، والدولار الأمريكي، الريال السعودي والإمارات العربية المتحدة درهم بنسبة 14.1 في المائة لكل منهما، والفرنك السويسري بنسبة 11.7 في المائة، واليوان الصيني بنسبة 10.7 في المائة، والجنيه الإسترليني بنسبة 6.3 في المائة (وفقا لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري).

ولقد رأَت الباحثة انه من أكثر المشكلات التي تواجه شركات الغزل والنسيج هو استيراد معظم ماكينات تصنيع الغزل واستيراد المغزول قصيرة ومتوسطة التيلة المستخدمة في تصنيع الملابس الجاهزة بالعملات الأجنبية أدى لارتفاع ملحوظ في أسعار الملابس الجاهزة و إغلاق المستثمرين في قطاع الغزل والنسيج مصانعهم التي تستوعب عدد كبير من العمالة المصرية مما يؤدي مستقبلا لارتفاع معدلات البطالة وغيرها من التأثيرات على الاقتصاد المصري لذلك تطرق الباحث لقياس أثر تحرير سعر الصرف بالإضافة إلى الرفع المالي وحجم المنشأة على الأداء المالي لشركات قطاع الأعمال العام قطاع الغزل والنسيج من خلال قياس الصحة المالية لتلك الشركات .

وترتيباً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل يوجد أثر لسعر الصرف على الفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام قطاع الغزل والنسيج من خلال قياس الفشل المالي لتلك الشركات ؟
 - هل يوجد أثر للرفع المالي على الفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام قطاع الغزل والنسيج من خلال قياس الفشل المالي لتلك الشركات ؟
 - هل يوجد أثر لحجم المنشأة على الفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام قطاع الغزل والنسيج من خلال قياس الفشل المالي لتلك الشركات ؟
- ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين أساسيين هما الجانب الأكاديمي والجانب التطبيقي وذلك كالتالي:

أولاً: الجانب الأكاديمي:

ترجع أهمية الجانب الأكاديمي للدراسة إلى ندرة الدراسات المصرية (وذلك في حدود علم الباحثة) التي تناولت أثر سعر الصرف والرفع المالي وحجم المنشأة على الفشل المالي لشركات الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام.